

إسرائيل... من الصفقات المتفردة إلى الصفقة الإقليمية

علي حيدر

دفع أثمان الحد الأدنى للطرف الفلسطيني. على خط مواز، لم يعد خافياً أن هذه الأنظمة تعمل جاهدة على إخماد القضية الفلسطينية، لمصلحة تبديل بوصلة العداء من إسرائيل إلى الجمهورية الإسلامية في إيران. هذا الواقع، وجدت فيه تل أبيب أرضية خصبة للرهان على المصالح المشتركة التي تبلورت بينها وبين هذه الأنظمة، وهو عزز الرهان لديها على إمكانية القفز فوق المسار الفلسطيني، والدفع نحو مسار إقليمي، الذي هو في الواقع عملية التفاف تهدف إلى تهميش القضية الفلسطينية على أمل تصفيتها، وفي الوقت نفسه، الانتقال إلى مرحلة التحالف بين إسرائيل وهذه الأنظمة، على قاعدة مواجهة التهديدات والمصالح المشتركة.

مع ذلك، ينبغي القول، إن ما أسهم في تزخيم هذا الرهان على هذا المسار، في تل أبيب وعواصم «الخيار المساوم»، حالة الخراب التي أحدثتها الجماعات المسلحة والإرهابية في سوريا والعراق، ثم تبني ترامب، الحل الإقليمي باعتباره جزءاً من استراتيجية مواجهة محور المقاومة وعلى رأسه طهران.

بالمقارنة بين المرحلتين، يتضح أن مرحلة المسار الإقليمي، من منظور إسرائيلي، ليست انقلاباً على استراتيجية سابقة، بل هي امتداد لها؛ كل بما يتلاءم مع الظروف السائدة. وبمعنى من المعاني، هو ثمرة من ثمرات «الصفقات المتفردة»، بعبارة أدق: بعدما حققت استراتيجية «الصفقات المتفردة» أهدافها في تفكيك الجبهة العربية في مواجهة إسرائيل، ومكنتها من التفرد بكل منها، سياسياً وأمنياً، وصولاً إلى تطويق الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة والمساومة، انتقلت إسرائيل في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، إلى مرحلة قطف الثمار على حساب قضية فلسطين، على أمل أن يكون هذا المسار مدخلاً لإحكامها في النسيج الإقليمي، وتقديمها كخليف طبيعي لقوى إقليمية، أنظمة وحركات سياسية، بما فيها التي يحمل بعضها شعارات إسلامية.

الرهان الأساسي في كل هذه المعادلات التي توالى، يبقى على الشعب الفلسطيني القادر على ردف نضاله بالإبداعات المتواصلة التي تُمكنه من تزخيم مقاومته وإبقاء قضيته حية في الوجدان العربي والإسلامي، ومن أن تفرض نفسها على عواصم القرار الدولي والإقليمي الذي يحاول تهميشها، والأهم إيصال المحتلين الصهاينة، بفعل تراكم النضال والمقاومة، إلى مرحلة اليأس من الرهان على إمكانية توفير احتلال آمن.

في إضعاف نفسه (مع تفاوت بين مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وفي الوقت نفسه حرم الآخرين عناصر قوة إضافية في مواجهة إسرائيل، لكن مفاعيل «كامب ديفيد»، باعتبارها الصفقة المنفردة الأولى مع كيان العدو، أدت في ذلك الوقت إلى تغيير موازين القوى في المنطقة العربية.

ولولا أن المقاومة في لبنان عادت وغيّرت معادلة الصراع (بعد اجتياح 1982)، وصولاً إلى إجبار العدو على الانسحاب الكامل، تقريباً، عام 2000، لدخل لبنان في العصر الإسرائيلي.

في المقابل، نجحت إسرائيل عبر اعتماد المسارات



المسار الإقليمي للتسوية يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية



الثنائية، في التفرد بالطرف الفلسطيني تحديداً، بفعل مجموعة عوامل منها القيود التي فرضها الأخير على نفسه بسبب تبنيه خيارات عقيمة، وتخليه عن عدد من أوراق القوة. لكن لولا وجود الخيار المقاوم، لنجحت إسرائيل في التهميش التام للقضية الفلسطينية.

بعدما نجح العدو في استنفاد المسارات الثنائية في خدمة استراتيجيته الإقليمية، انتقل إلى مرحلة طرح مشروع سياسي جديد يتلاءم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، ولخدمة أهداف إضافية.

وحتى ذلك الوقت، كان يفترض أن أنظمة «المساومة على فلسطين» تتبنى معادلة «المبادرة العربية» بنصها الحرفي من دون أي التفاف عليها (على أنها تمثل الحد الأدنى بعد التخلي عن نحو 80% من فلسطين)، مقابل حصول إسرائيل على «الجائزة» الإقليمية. تتمثل هذه الجائزة، وفق منطق أنظمة المساومة، بالانتقال إلى مرحلة التطبيع الرسمي مع كيان العدو والانفتاح العلني عليه على المستويات كافة. لكن إدراك الإسرائيلي أن قضية فلسطين تحولت إلى عبء على هذه الأنظمة، التي تسعى جاهدة إلى التحلل منها، دفعه إلى الطموح في الحصول على الجائزة من دون أن يضطر إلى

ارتفع منسوب الخطاب السياسي الذي يتناول المسار الإقليمي للتسوية مع إسرائيل، باعتباره الخيار البديل لتعثر عملية التسوية على المسار الفلسطيني. وتجلّى ذلك في الحديث عن «صفقة إقليمية» في خلال زيارة رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، الأخيرة لواشنطن، وكذلك في مواقف المبعوث الأميركي الخاص إلى المنطقة. أيضاً، يبدو أنه يحتل جزءاً مهماً من جدول لقاءات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع الزعماء العرب الذين يتوالون إلى العاصمة الأميركية.

يتقاطع هذا المفهوم مع المسار البديل، الذي يُروّج له نتنياهو، القائم على أساس عقد مؤتمر إقليمي يجمع إسرائيل إلى جانب دول «الاعتدال» العربي، وعلى رأسهم السعودية. وهو يستند في مخططه التسويقي إلى القول إن التوصل إلى سلام إقليمي مع «الاعتدال» في الخليج يمكن أن يؤدي لاحقاً إلى صيغة تسوية مع الطرف الفلسطيني.

من المفارقات أن إسرائيل سبق أن رفضت الحل الإقليمي مطلقاً طوال العقود السابقة. بل أصرت على المفاوضات الثنائية. أما الآن، فهي التي بادرت على لسان نتنياهو إلى طرح المسار الإقليمي. ما قد يوحي للوهلة الأولى أنه انقلاب على استراتيجية الصفقات المتفردة التي اعتمدها تل أبيب منذ انطلاق قطار التسوية مع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، واستمرت في تسعينيات القرن الماضي.

ينبغي القول إن إسرائيل نجحت آنذاك في إسقاط مشروع الحل الإقليمي، لمصلحة «الصفقات الثنائية»، عبر اتفاق أوسلو (وما تلاه)، الذي جرّ وراءه اتفاق «وادي عربة» مع الأردن. وهكذا نجحت في التفرد بكل طرف عربي تسويقي على حدة. بغض النظر عن الموقف من مبدأ شرعية الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ومحاولة جعل الكيان الإسرائيلي كأنه جزء طبيعي من مكونات الخريطة الإقليمية، فقد وقر مبدأ الصفقات المنفردة مجموعة من الإنجازات للكيان الإسرائيلي، من أهمها:

التمكن من إضعاف الموقف العربي في المفاوضات، مقابل تعزيز موقف إسرائيل.

هذا يعني تمييز كل صفقة منفردة جرى التوصل إليها، على طاولة التفاوض مع بقية الأطراف المشاركة في المفاوضات التسوية. يمكن القول إن كل طرف سلك المسار الثنائي مع إسرائيل، بمعزل عن بقية الأطراف العربية الأخرى، أسهم



خلال المناظرات الانتخابية. وطُرحت أسماء بهذا الخصوص، مثل النائب الأول لروحاني، اسحق جهانغيري، والنائبين الإصلاحيين في البرلمان مسعود بزشكيان ومصطفى كواكبيان، وفق صحيفة «كيهان». وضمن خريطة المرشحين البارزين، يبقى حميد رضا بقائي، الذي يدعمه الرئيس السابق أحمددي نجاد. وفيما يرى البعض أنه لن يتم تأكيد أهلية بقائي للترشح من قبل مجلس صيانة الدستور المكلف بالإشراف على الانتخابات، فإن نجاد رفض ذلك، خلال مؤتمر صحافي عقده أول من أمس، قائلاً إنه لا يرى حجة لعدم تأكيد أهلية بقائي، برغم احتجازه المؤقت الذي استغرق أكثر من سبعة أشهر، قبل أن يتم إخلاء سبيله في نهاية المطاف، من دون أن يثبت أي اتهام ضده.

الاستعماري الذي طبقته بلاده على الجزائر طوال 132 سنة. غير أن هذه الخطوات، وفق متابعين جزائريين، تبقى رمزية ولا تصل إلى درجة الاعتراف الكامل بالجرائم الاستعمارية في الجزائر، فضلاً عن كونها لم تجد الحل للكثير من القضايا العالقة على غرار الأرشيف الجزائري وبعض الكنوز الأثرية التي لا تزال محتجزة، ووفات المقاومين الجزائريين الموجودة بالمتاحف الفرنسية، إلى جانب خرائط الألغام والتعويض لضحايا التجارب النووية في الصحراء الجزائرية. أما في الجانب الاقتصادي، فلا يزال الميزان التجاري خارج المحروقات، يميل بشكل كبير لمصلحة الجانب الفرنسي.

الفرنسية، قد مرت بإحدى أحسن مراحلها إلى درجة وصفها من وزير الخارجية الفرنسي السابق اوران فايوس، بـ«شهر العسل غير المسبوق»، مع تسجيل بعض التوترات التي شابتها من حين لآخر، والتي لا ترقى إلى درجة ما كانت قد وصلت إليه في فترتي الرئيسين اليمينيين جاك شيراك ونيكولا ساركوزي. في المقابل، عرف هولاند مع نزوله قصر الإليزيه في 2012 كيف يستميل المسؤولين الجزائريين، من خلال خطوات رمزية، تارة بالاعتراف بمسؤولية الشرطة الفرنسية في إيقاع ضحايا من المتظاهرين الجزائريين في باريس أيام الثورة الجزائرية، وتارة أخرى بإيجاد توصيفات تعبر عن ظلم النظام

إثر نشره صورة له مع الرئيس بوتفليقة، تُظهر الأخير في وضع صحي منهك، وأطلقت تلك الصور وقتها التساؤلات في الصحافة الفرنسية حول مدى قدرة الرئيس بوتفليقة على الحكم، قابله سخط



لم يحلّ عهد هولاند قضايا عالقة على غرار الأرشيف والكنوز الأثرية

عازم من المواليين للرئيس في الجزائر، أبرزهم مدير ديوانه أحمد أويحيى، الذي وصف ما أقدم عليه فالس بالعمل الدنيء. وبنهاية فترة ولاية الرئيس هولاند، تكون العلاقات الجزائرية



الأخيرة، ما يتناقض مع طموحاتنا من أجل شراكة استراتيجية». ولم يفوت الوزير الأول الجزائري حضور نظيره الفرنسي، ليوجه رسالة مفادها أن الرئيس بوتفليقة هو الماسك بزمام القرار في البلاد، قائلاً: «الجزائر لها قائد واحد هو عبد العزيز بوتفليقة، ولا أحد يعطيني التعليمات دونه». هذا التأكيد من المسؤول الجزائري، يأتي في ظل التساؤلات المتكررة التي يطرحها الرأي العام الجزائري حول قدرة الرئيس بوتفليقة على ممارسة صلاحياته كاملة في ظل وضعه الصحي الصعب. وتأتي هذه التصريحات، بعد نحو عام من زيارة الوزير رئيس الوزراء الفرنسي السابق، مانويل فالس، والجدل الواسع الذي رافقها

قد هددت بمقاضاة «سوناطراك» في المحاكم الدولية، إثر فسح عقد لاستغلال أبار نفط وغاز بينهما، بسبب اعتبار الشركة الجزائرية أن «نوتال» تأخرت في تجسيد التزاماتها معها. وفيما كشف سلال، خلال المؤتمر الصحافي، عن إمكانية انطلاق مصنع «بيجو وسيتروان» للسيارات قبل نهاية العام الجاري، إلا أن بياناً كانت قد وزعته رئاسة الوزراء عقب الاجتماع المغلق مع كازنوف، أشار إلى أن «الطريق الذي قطعه البلدان في مسار العلاقات الثنائية يبقى بلا شك غير كاف»، برغم «ما تم تحقيقه من نتائج»، مضيفاً: «لا بد من أن أشير إلى الخط التنازلي للاستثمارات الفرنسية في الجزائر خلال السنوات الثلاث